منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

الاجتماع الوزاري عن اتجاهات أسعار السلع الأساسية في الأجل الطويل والتنمية الزراعية المستدامة

روما، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2016

المائدة المستديرة الرابعة: التجارة والأمن الغذائي والتغذية

ما هي أسباب أهمية هذا الموضوع؟

- تستقطب العلاقة بين التجارة والأمن الغذائي والتغذية مزيداً من الاهتمام في جداول العمل المتعلقة بالتجارة وبالتنمية على حد سواء. ويشكل وضع حد للجوع بحلول سنة 2030 هدفاً أساسياً من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتُعدّ التجارة إحدى الوسائل الممكنة لبلوغ هذا الهدف.
- وباستطاعة التجارة أن تؤدي دوراً هاماً في تحقيق الغايات التغذوية وثمة توصيات محددة في إطار العمل المنبثق عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية تتعلق بمساهمة السياسات التجارية في تحقيق الأهداف التغذوية.
- وسوف تؤثر التجارة أكثر فأكثر على نطاق الأمن الغذائي وطبيعته في مختلف الأقاليم. ويكمن التحدي في أن يصبّ اتساع التجارة لصالح القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وليس ضدّهما.

الخلفية

لا يزال 793 مليون شخص يعانون نقص التغذية على مستوى العالم ككلّ. ويفتقر نحو ملياري نسمة إلى القدر الكافي من المغذيات الدقيقة. وبموازاة ذلك، يواجه العديد من البلدان العبء المتعاظم الناجم عن الوزن الزائد والسُمنة بفعل تغير الأنماط الغذائية وانخفاض مستويات النشاط البدني التي تتسم بها أنماط الحياة العصرية. والأهمّ من هذا كلّه أنّ التغذية الزائدة والنقص في التغذية قد يتعايشان معاً جنباً إلى جنب في البلد نفسه وضمن الأسرة الواحدة، لا بل أنهما قد يطالان الفرد عينه. وهو ما يُعرف "بالعبء الثلاثي لسوء التغذية" مع تحوّل الأهمية النسبية تدريجياً من نقص التغذية إلى التغذية الزائدة في العديد من البلدان.

وتساعد التجارة على التوفيق بين العجز الغذائي والفائض الغذائي في مختلف البلدان مما يسهّل توافر الأغذية ويساهم في استقرار الأسعار. وباستطاعة التجارة، من خلال التكامل بين الأسواق الوطنية والدولية للأغذية، أن تساعد في استيعاب الصدمات المحلية على مستويي العرض والطلب التي كانت لتؤدي لولا ذلك إلى تقلّب مفرط في الأسعار المحلية للأغذية. ويكتسي التعويض عن النواقص المحلية والحد من تأرجح الأسعار أهمية خاصة في ظلّ التحديات الناجمة عن تغيّر المناخ.

وتتيح التجارة خيارات أوسع للمستهلكين ونمطاً غذائياً منوعاً أكثر في جميع المواسم. وإنّ القدرة على تحقيق نتائج تغذوية أفضل من خلال تحسين فرص الحصول على الأغذية وزيادة الخيارات المتاحة للمستهلكين هو عامل مساند لنظرية تحرير التجارة بقدر أكبر.

وبموازاة ذلك، غالباً ما يقترن اتساع التجارة الدولية بالأغذية، لا سيما الواردات، بتسريع عجلة "التحول التغذوي" إلى أنواع من الأغذية تتسم بسعرات حرارية عالية ومحتويات تغذوية متدنية، مما قد يؤدي إلى ازدياد حالات السُمنة والأمراض المزمنة الأخرى المتصلة بالأنماط الغذائية. وهناك قلق متزايد في البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل وفي الاقتصادات الناشئة.

وينطوي بدوره مزيد من انفتاح التجارة على الأسواق الدولية على تحديات إضافية. فعلى سبيل المثال، من شأن مزيد من الانفتاح أن يعرّض صغار المزارعين الأسريين وصغار المجهّزين والبائعين بالتجزئة محلياً إلى مزيد من المنافسة التي قد تقوّض ربحيّتهم وحتى قدرتهم على البقاء. وفي ظل غياب سياسات رادعة لهذه التأثيرات السلبية، قد يكون الأمن الغذائي والتوقعات الإنمائية للمناطق الريفية أو حتى للبلدان المعتمدة على الزراعة على المحكّ.

وبشكل عام أكثر، تؤدي التجارة دوراً في مختلف مراحل سلسلة القيمة الغذائية، من المنتج إلى المستهلك. وباستطاعتها أن تؤدي إلى، وأن تتأثر أيضاً بالتغيرات في هياكل الأسواق والبنى التحتية والإنتاجية وتركيبة الناتج الزراعي وتنوّع المنتجات الغذائية وجودتها وسلامتها وتركيبة الأنماط الغذائية. ومن المتوقع أيضاً أن تفضي إلى أرباح في الكفاءة الإجمالية من خلال تخصيص أفضل للموارد.

فعلى سبيل المثال، أدّى التركيز المتزايد على الرقابة على الجودة وعلى معايير سلامة الأغذية المصاحبة للمنتجات الغذائية من "المزرعة إلى المائدة"، إلى نشوء نظم غذائية حديثة قائمة بقدر أكبر على المعارف والرساميل وتتسم أكثر فأكثر بسلاسل قيمة عالمية منسّقة عمودياً. ويعتبر البعض أنّ سلاسل القيمة العالمية هذه توفّر مزيداً من القدرة التنافسية وتكاملاً أفضل بين تدفقات التجارة والاستثمارات. في حين يرى البعض الآخر أنها تؤدي إلى تحويل قوة السوق وإلى تهميش صغار المزارعين الأسريين. وإنّ المعايير والقواعد التجارية التي ترعاها، رغم تعقيدها وصرامتها، قد يسّرت نمو التجارة بالأغذية الأعلى قيمة على غرار الفاكهة والخضار واللحوم ومنتجات الألبان، حيث تكتسي الرقابة على الجودة أهمية خاصة.

التوقعات

ازدادت التجارة العالمية بالمنتجات الغذائية والزراعية بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً من حيث القيمة خلال العقد الماضي. ومن المتوقع أن يتباطأ في الأجل المتوسط نمو الطلب العالمي على الأغذية بموازاة تباطؤ النمو السكاني وازدياد الدخل في الاقتصادات الرئيسية. ومن المتوقع أن تبقى أسعار المنتجات الزراعية الحقيقية على حالها نسبياً وأن يواصل نمو التجارة ارتفاعه وإن بوتيرة أبطأ. ومن المتوقع أن يكتسي ذلك أهمية أكبر في العديد من البلدان لتحديد معالم الأمن الغذائي والتغذية.

وفي حين أنّ الواردات تتوزّع على عدد أكبر من البلدان، ينشأ أكثر فأكثر قدرٌ أكبر من الصادرات من السلع الأساسية الزراعية من عدد قليل من البلدان والأقاليم. ويطرح هذا مخاوف بشأن التشوهات الممكنة في العرض العالمي، خاصة في ظلّ حدوث صدمات بفعل المناخ أو السياسات. وينبغي للسياسات التجارية أن تضمن بقاء الأسواق العالمية مصدراً موثوقاً للأغذية، خاصة بالنسبة إلى البلدان المستوردة الصافية للأغذية المنخفضة الدخل وتلك التي تعتمد على التجارة للتوصل إلى أنماط غذائية أفضل لشعوبها.

ومن المتوقع أن يتواصل تطوّر أنماط الاستهلاك بموازاة ارتفاع المداخيل واتساع التحضّر وفي ظلّ ارتفاع الطلب على المنتجات العالية البروتينات كالألبان واللحوم، وهو ما سيؤثر على التدفقات التجارية العالمية. وبموازاة ذلك، في البلدان المنخفضة الدخل تحديداً، من شأن زيادة فرص الحصول على الأغذية أن ييسّر ارتفاع استهلاك أنواع أرخص ومتاحة بشكل أكبر من الأغذية العالية السعرات الحرارية والدهون والمتدنية القيمة التغذوية. وتؤكد هذه التطورات الحاجة إلى النظر في مختلف النتائج التي ستحققها التجارة للأشخاص المعرضين لخطر نقص التغذية مقارنة مع أولئك المعرضين لاتباع أنماط غذائية غير صحيّة.

ويطرح تغيّر السياق العام للسياسات والتجارة الخاصة بالأغذية الزراعية تحديات بالنسبة إلى واضعي السياسات. وسوف تؤدي السياسات الوطنية الخاصة بالتجارة والزراعة دوراً أساسياً للمساهمة في بلوغ الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة الذي يرمي إلى وضع حد للجوع وسوء التغذية. وسوف يتعيّن على البلدان التصدي لهذه التحديات من خلال تحديد مجالها الخاص بالسياسات التجارية واستخدامه على نحو فعّال في مختلف المجالات، بما يشمل الدعم الزراعي والسياسات الصناعية والأنظمة الخاصة بتوسيم الأغذية، وهو ما سيتطلّب توافر أدوات جديدة لمعالجة هذه المخاوف الاقتصادية والاجتماعية والصحية الناشئة.

أسئلة توجيهية لواضعي السياسات

- في أي ظروف يمكن أن تساعد التجارة في الحد من الجوع وسوء التغذية؟
- كيف ينبغي تنسيق التغيّرات في السياسات الزراعية والتجارية مع النتائج على صعيد الأمن الغذائي والتغذية بحيث يستفيد المستهلكون من تحرير التجارة بقدر أكبر من دون التأثير على التوقعات الإنمائية للمنتجين؟
- هل من مستوى وتركيبة أمثل للدعم الزراعي أو التدابير التجارية الخاصة بالبلدان النامية التي بلغت مراحل مختلفة من التنمية الزراعية؟
- ما هي الخيارات المتاحة بالنسبة إلى السياسات التجارية وسياسات الأسواق على امتداد النظام الغذائي لمواجهة العبء المتزايد للسُّمنة؟

© FAO, 2016
I6200Ar/1/09.1